

الأمم المتحدة

Distri.

LIMITED

E/ESCWA/ENR/2001/WG.3/3

2 November 2001

ORIGINAL: ARABIC

UN ESCWA
ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR ASIA AND THE PACIFIC

المجلس

الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠١



LIBRARY OF THE ECONOMIC AND SOCIAL COUNCIL

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الاجتماع الاستشاري المخصص لإنشاء
فريق عامل معنوي بالإدارة الرشيدة للموارد المائية

بيروت، ١٢-١٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١

ورقة الجمهورية العربية السورية

٥٢٢٧ - ٥١

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليس
بالضرورة آراء الأسكوا.

- حول الأهداف والمنطاق

أحدثنا في وزارة الري مديرية هامة وكبيرة تحت اسم مديرية التقانة والمعلوماتية وتعالج جميع الأمور المتعلقة بهذا الموضوع .

وقد قطعت أشواطاً كبيرة في هذا المجال ونحن بصدق تطويرها ودعمها لتأخذ دورها الطبيعي الفعال المتساير مع التطور العالمي بهذا المجال.

كما أنها تهتم بعمليات تطبيق التلتمري على أقنية ومشاريع الري من أجل استخدامها الأفضل.

كما تم دمج مديرتي السود وإحداث مديرية الشؤون الفنية التي أخذت تعالج كافة الأمور الفنية المائية الهندسية للمشاريع الجديدة ودراسات تطوير وتأهيل المشاريع القديمة.

- وكذلك الإصلاحات المؤسساتية:

فإن العمل بمشاريع الري منظم ومنتظم بين وزارة الري المسئولة عن المصادر المائية ووزارة الزراعة المسئولة عن توزيع المياه في الحقول وتطبيق تقانات الري الحديث وتحويل كافة مشاريع الري القديمة للري الحديثة وتنفيذ المشاريع الجديدة بكاملها بأساليب الري الحديث وبالتعاون مع منظمة اتحاد الفلاحين وبالتنسيق مع الفلاحين مباشرة واعطائهم دوراً هاماً في الإدارة ومقترنات تطوير المشاريع وتحسين إدارتها مع التركيز على تأهيل وتدريب الكوادر الفلاحية من قبل اتحاد الفلاحين المسؤول عنها.

- أما بالنسبة للإصلاحات التشريعية:

فترى من أهمها التشريع المائي الذي أعدته وزارتنا وهو قيد الاستصدار حالياً حيث أنه يتماشى مع التشريعات العالمية ويحافظ على الخصوصية لبلدنا التي هي في منطقة جافة وظروف وطبيعة الواقع من حيث الطبيعة والسكان والبيئة.....الخ.

وكان الإصلاح التشريعي بشكل رئيسي في مجال استخدام تقانة الري الحديث في مشاريع الري الجديدة والبدء بتأهيل مشاريع الري القديمة خلال فترة حددتها الحكومة لأربع سنوات.

وهذا الإصلاح الهام يصدر عبر الحكومة بقرارات هامة وتضع وزارة الري تعليمات تنفيذها على الأرض وتتابع مع وزارة الزراعة واتحاد الفلاحين أساليب وطريقة التنفيذ. هذه القرارات عديدة لا مجال لذكرها هنا.

اما الخطوة الكبيرة فهي عملية تسوية وضع الآبار المخالفة او المحفورة بدون تراخيص وصدور قرارات من الحكومة بتسوية أوضاعها ومتابعة وزارة الري حالياً عملية التسوية ومتابعتها مع الفلاحين والجهات المعنية.

وفي المجال الاقتصادي، واسترداد تكلفة تأمين المياه سواء للشرب او الري او الصناعة فتقوم الحكومة بشكل متواصل بإجراء الدراسات اللازمة وتطبيق ما يلزم لصالح الوطن والمواطن.

- أما موضوع إصلاح السياسات للسيطرة على الطلب للمياه:

فأهمها هو منح الاخوة الفلاحين قروضاً لتحويل طرق الري بأرضهم للري الحديث وبأقساط مردودة ولعدة سنوات.

وإجراءات كثيرة حول تأمين التجهيزات والمعدات للفلاحين وبأسعار مناسبة وأقساط مردودة كالجرارات والسيارات الحقلية.....الخ.
ورفع الضرائب عن الإنتاج الذي يصدر خارج القطر...الخ.

- أما إصلاحات السياسة العامة في مجال المعروض من المياه:

فهناك تركيز على تركيب عدادات نظامية على الآبار لتحديد كميات المياه المسحوبة منها وإصلاح شبكات مياه الشرب لعدم الضياع والهدر.

وإدخال التقانات الحديثة لجمع المعلومات من خلال بنوك المعلومات على مستوى الإدارات والتنظيمات الفلاحية المسؤولة عن هذا القطاع.

وختاماً تبين انه نظراً لمحدودية مواردنا المائية وزيادة الطلب على الماء لكافة الأغراض الشرب والري والصناعة أصدرت الحكومة العديد من القرارات لترشيد استخدامات الموارد المائية بكافة السبل وبخاصة استخدام أساليب وتقنيات الري الحديثة وتقوم وزارة الري بمتابعة تنفيذ ذلك بالإضافة لإجراءات عديدة تقوم بها الوزارة للترشيد ومنع الهدر بما فيها متابعة مواضيع منع تلوث المياه والحفاظ عليها حسب مهامها الأساسية.